**الفصل الثالث**

**الرأسمالية الاحتكارية: Monopoly Capitalism**

الرأسمالية الاحتكارية تكونت أسسها الموضوعية في تلك المرحلة من مراحل التطور الرأسمالي الذي أعتمد في حركته على الدور الأوسع لقوانين المنافسة الحرة ، ففي مرحلة التطور يؤدي تركز الإنتاج إلى تشكيل الاحتكارات تصبح قوة اقتصادية مسيطرة ، ونشوء الاحتكارات يؤدي بدوره إلى حدوث تغيرات نوعية في آليات إعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي .

**أولا : نشوء الرأسمالية الاحتكارية**

**مفهوم الاحتكارات:** هي اتحادات اقتصادية كبيرة تأخذ أنواع متعدد مثل (الكارتل-السنديكان-التروستان- الكونسيرت...الخ) وهي تتصف بالملكية الخاصة (الفردية والجماعية والمساهمة ) والتي تنفذ العمليات الاقتصادية وتقوم بالسيطرة على الأسواق بشكل خاص وعلى عموم الاقتصاد مستفيدة بذلك من المستوى العالي لتركز الإنتاج وروس الأموال بهدف تكوين الأسعار الاحتكارية لحصول على اقصى الأرباح

**تاريخا**: ارتبط تطور الاحتكارات بتحول الرأسمالية في عصر المنافسة الحرة إلى رأسمالية احتكارية ويرتبط ضهورها بتطور العمليات الاقتصادية التي عملت على تعجيل نمو الطابع الاحتكاري للاقتصاد واكتسابه ملامح جديدة ..

**تركز راس المال:** **Capital Concentration**

يقصد بتركز راس المال: هو تحويل جزء من القيمة او الأرباح العالية أو الزائدة من خلال التراكم إلى راس مال يضاف إلى راس المال القديم .

**التركز المصرفي : Concentration of Bank**

ويقصد به حصر النشاطات المصرفية باقل عدد ممكن من المصارف الكبيرة .

**نظرية المنافسة الاحتكارية:**

تبحث هذه النظرية في السلوك التنافسي بين المجموعات الاحتكارية في ظروف الإنتاج الرأسمالي الواسع ويمكن اعتبارها نظرية حول السوق الاحتكارية ، ويعتبر الاقتصادي الأمريكي (شامبرلين) من أبرز من قام بصياغة المبادئ الرئيسية لهذه النظرية في الثلاثينات من هذا القرن

**تحليل الربح في نظرية المنافسة الاحتكارية:** ضمن منطق هذه النظرية يعد الربح الاحتكاري سعراً يضمن للاحتكارات معدلاً عاليا من الربح لكل راس مال ، حتى في الظروف التي لا تتم فيها استغلال كامل الطاقات أي في ظروف الإمكانات الفائضة ، أن الخاصية المميزة لهذه النظرية هي تحليل ظاهرة الإنتاج الواسع وتخصص المشروعات بإنتاج سلع مختلفة لمجموعة محددة من المستهلكين ،

**نظرية جوان روبنسون في المنافسة الناقصة:**

ركزت نظرية جوان روبنسون على الأسواق في المنافسة غير التامة (الناقصة) أن نقطة التحليل الأساسية في نظرية المنافسة الناقصة هي مقارنة نموذج المنافسة التامة بنموذج الاحتكار المطلق .

**ثانيا : المرحلة المعاصرة في تركز الاحتكارات وتمركزها**

من الضروري التميز بين شكل الاحتكارات العالمية التي تميزت خلال النصف الأول من القرن العشرين عن الشكل الجديد للاحتكارات الذي عرف في السنوات الثلاثين من هذا القرن، ففي السنوات الأولى في القرن العشرين لم يشهد أي بلد رأسمالي (مؤسسة احتكارية) استطاعت من السيطرة على مواقع قوية في بلدان أخرى ، أي الأمر لا يقتصر على البلدان المستعمرة سابقا (بلدان العالم الثالث) بل بلدان رأسمالية أخرى ، فقد تكونت الاحتكارات وقتئذ بشكل اتفاقات بين الاحتكارات الكبرى العائدة لمجموعة البلدان الرأسمالية وكان هذا الشكل الدولي للاحتكارات مثل الاتفاق الاحتكاري بين المؤسسة (اليكتريك الأمريكية والشركة الألمانية للكهرباء ، هاز لشفات ) اذ قسمت الأسواق العالمية بين هاتين المؤسستين لغرض تسويق السلع الكهربائية وهذا الاتفاق هو مستوى جديد من تركز راس المال والإنتاج على المستوى العالمي ، أدى إلى تكوين شكل جديد للاحتكارات الدولية اطلق عليها في الكتابات الاقتصادية ( الاحتكارات ما فوق القومية ) او ( الاحتكارات العابرة للقارات ) او ( الاحتكارات المتعددة الجنسيات ) .

**مصطلح متعددة القوميات** : يشير إلى الاحتكارات التي تعمل في الاقتصادات الوطنية وفي الاقتصادات الأخرى .

**أما مصطلح الشركات متعددة الجنسيات:** هي عبارة عن اتفاقات احتكارية بين اثنين او اكثر من البلدان الموجهة نحو تشكيل مجموعات احتكارية ضخمة تمتلك فروع او شركات تابعة Affiliates إنتاجية او تجارية او مالية في العديد من البلدان الأخرى ، حيث هناك ثلاث عوامل تشكل القوة الدافعة الرئيسية لها:

**الأولى:** تحرير السياسات العامة ،

**الثانية:** التغيير التكنولوجي السريع مع ما ينطوي عليه من تكاليف ومخاطر متزايدة مما يستوجب من الشركات أن تسعى إلى استكشاف الأسواق العالمية والاستفادة من قلة التكاليف وخفض المخاطر.

**الثالثة:** تزايد المنافسة ، فاشتداد حدة المنافسة يجبر الشركات الصناعية البحث عن سبل جديدة لزيادة الكفاءة بما في ذلك توسيع نطاق وصولها إلى أسواق جديدة في مرحلة مبكرة .

**ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات :**

الشركات المتعددة الجنسية هي في واقع الأمر جنسيات محددة في دولها الأمم وهي في الغالب دول متقدمة مع فروع لها من دول أخرى غالبا" ما تكون دولا" نامية . وبالتالي فان الشركات المتعددة الجنسيات من ناحية الإدارة والملكية (اما أمريكية , او بريطانية او هولندية او المانية او فرنسية او إيطالية) وهي في الأصل مؤسسات كبيرة تعمل في أسواق تتميز بالمنافسة الناقصة وكفائيتها الاقتصادية هي بكفاءة القلة المحتكرة لاتخاذ القرارات , فهذه المؤسسات هي الوحدة الأساسية للرأسمالية الاحتكارية فهي تطبق استراتيجية العالم الرأسمالي التي لا تتطابق بالضرورة مع استراتيجيات دولة معينة ، وهي تشكل أخطبوط اقتصادي ليس له حدود منظورة ، بل أن ميزانيات بعض هذه الشركات تفوق ميزانية دول بأكملها ولها فروع في مختلف دول العالم ، مما أثارت المؤسسات المتعددة الجنسيات منذ ان تشكلت وبدأت نموها اهتمام الاقتصادين خاصة بعد دخول هذه المؤسسات مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذا فان الاقتصاديين انقسموا بصدد تقويمهم لهذه المؤسسات ودورها بين اتجاه مؤيد واتجاه معارض .